الجبال المغربية ورهانات التنمية

عبد السلام بوهلال

جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب

ملخص:

تعتبر الجبال المغربية من أهم المجالات غنى وتنوعا من حيث الموارد الطبيعية والاجتماعية والثقافية... إلا أنها تعتبر كذلك من أضعف المجالات الجغرافية في المغرب تنمية حيث راكمت العديد من مظاهر التأخر. فالسياسات التنموية التي اتبعتها الدولة منذ الاستقلال إلى الآن تعاطت مع هذه المجالات من زاوية التهميش رغم بعض المحاولات المحتشمة، وبالتالي ازدادت مشاكل الجبال استفحالا.

إن رد الاعتبار لهذه المجالات يتطلب من الفاعلين العموميين التخلي عن هذه المقاربة الانتقائية في تعاملهم مع المجالات الوطنية وبلورة مشاريع ترابية إجرائية تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية والمستدامة في المناطق الجبلية.

الكلمات المفاتيح: المناطق الجبلية، المجالات الهامشية، السياسات التنموية، التنمية القروية، المغرب.

Abstract:

The Moroccan mountains are considered as a diverse and an opulent sector in terms of natural, social and cultural resources….

Nevertheless, they are also regarded as one of the lowest-growing geographic fields in Morocco because they have undergone numerous aspects of lateness.

The development policies which have been adopted by the country, since its independence up to now, have marginalised these areas despite some circumscribed tentatives. Hence, this has led to the exacerbation of mountains problems.
In order to rehabilitate these zones, officials have to abandon that selective approach when dealing with national areas as well as set up domestic and procedural projects that aim at realising a long lasting local development at the level of mountains territories.
Key words:
Mountainous areas, marginal areas, development policies, Rural development, Morocco.

مقدمة:

احتلت الجبال مكانة متميزة في تاريخ المغرب، وكانت دائما تلعب دورا محوريا في شتى المجالات؛ سياسيا: منطلق الأسر الحاكمة...؛ اقتصاديا: ممرا اجباريا للقوافل التجارية بين الصحراء والبحر الأبيض المتوسط...؛ اجتماعيا: إطارا متميزا للعيش يجمع بين الرعي واستغلال الغابة والزراعة وتربية الماشية، كما تميزت أيضا بإشعاع ديني وثقافي هام... هذا الدور المتميز للجبال المغربية سيبدأ في التراجع مع تدهور التجارة الصحراوية ووقوع البلاد تحت الاستعمار...

وتشكل حاليا الجبال حوالي 26٪ من مجموع مساحات المغرب وتأوي ما يقرب 30٪ من الساكنة. وتتوفر على35٪ من مجوع الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب وتعتبر أيضا خزان المغرب من المياه باحتضانها لـ 70٪ من الموارد السطحية وتعد كذلك مجمعا للثروات المعدنية والموارد الطاقية...

ويعتبر المحيط الجبلي إطارا لتدبير التراث الطبيعي الجماعي، وتراكم المعارف والمهارات المحلية. كما تعتبر الجبال موطنا متميزا للفنون الشعبية وثقافات محلية متنوعة وغنية، تعزز مكانة الرصيد الثقافي الوطني من الحضارة الإنسانية، يتعين صيانتها وتثمينها كتراث حي.

إشكالية البحث:

يتضح إذا رغم احتلال الجبال لموقع متميز من المجال الوطني على مستوى الموارد والوظيفة و البعد الثقافي والاجتماعي و الاقتصادي، فإنها لم تنل حضها الكافي من البرامج التنموية، لأن الدولة ركزت مجهوداتها بعد الاستقلال على القطاعات و المناطق التي توفر شروط الاستثمار المربح والتراكم المالي (الساحل الأطلسي الأوسط، المدارات المسقية، مناطق البور الملائم) بينما ظلت باقي المناطق ومن ضمنها الجبال على الهامش رغم بعض التدخلات المحدودة.

وعليه، سنعمل في هذا المقال على إبراز المكانة المتميزة التي تحتلها المناطق الجبلية في المغرب ثم التطرق إلى موقع هذه المناطق ضمن السياسيات التنموية.

1. تحديد المناطق الجبلية بالمغرب وأهميتها

لقد تم تحديد المناطق الجبلية بالمغرب على أساس الارتفاع والانحدار فتم اعتبار المجالات التي يفوق ارتفاعها 500 متر وذات تضرس مهم مجالات جبلية[1]. وتم تقسيم المناطق الجبلية إلى ثلاث مناطق جبال منخفضة ارتفاعها يتراوح ما بين 500 و1000متر وجبال متوسطة الارتفاع علوها يتراوح ما بين 1000 و1500 متر واعتبرت المناطق التي يفوق ارتفاعها 2000 متر جبال عالية.

[1] في فرنسا تم تحديد المناطق الجبلية وفق معيارين اثنين:

- الارتفاع أكثر من 600 متر بالنسبة لكتلة Rosgien. وأكثر من 700 متر بالنسبة لباقي الكتل.
- الانحدار يجب ألا يقل عن 20 %.

-GABRIRL.W -sou la direction- (2001) : Montages et civilisation montagnardes, ellipses, édition marketing S.A ; Paris; p 20

وبناءا على هذا تم تحديد سبع كتل جبلية بالمغرب هي: الريف، الأطلس المتوسط، الأطلس الكبير، الأطلس الصغير، جبل زرهون، جبيلات، والكتل الجبلية الشرقية(بني يزناسن و دبدو). واعتبرت الجماعات التي تخضع ثلث مساحتها لهذه المعايير "**جماعات تدخل ضمن النطاق الجبلي**". فبلغت بذلك مجموع المساحات الجبلية المغربية حوالي 187741.16 كلم^2 أي 26% من مجموع مساحات المغرب وتأوي ما يقرب 30% من الساكنة[2].

عُددت الجماعات ذات الصبغة الجبلية في 714 أي ما يعادل من 46% من مجموع الجماعات، منها 63 حضرية[3].

جدول 01: توزيع الكتل الجبلية حسب مساحتها وعدد الجماعات التي تتكون منها

الكتل الجبلية	عدد الجماعات	%	المساحة الاجمالية بكلم^2	%
الريف	202	28.29	26431.06	14.08
الأطلس المتوسط	130	18.21	36063.00	19.21
الاطلس الكبير	249	34.87	83382.80	44.41
الأطلس الصغير	102	14.29	35088.00	18.69
باقي الكتل الجبلية	31	4.34	6776.30	3.61
المجموع	714	100	187741.16	100

Source : Ministère charger des eaux et forêts (2000) : Politique pour la protection et développement de la montagne p10

وتتوفر المناطق الجبلية على35% من مجوع الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب وتعتبر أيضا خزان المغرب من المياه باحتضانها لـ 70% من الموارد السطحية وتعد

[2] وزارة الفلاحة(2000): السياسة الخاصة بتنمية المناطق الجبلية والمحافظة عليها، المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية، مطبعة بني يزناسن، ص4

[3] LAOUINA A (2005) :La montagne dans les plans nationaux sectoriels et dans la vision de l'aménagement du territoire ; FLSH Rabat ; série colloques et séminaires 119 ; p 31

كدلك مجمعا للثروات المعدنية والموارد الطاقية... ويلخص الميثاق الوطني أهمية المناطق الجبلية ب« **كما توجد بها جل المساحات الغابوية، و تشكل خزانا للمياه، وتحتضن نسبة هامة من الثروة الحيوانية و المعدنية، كما تشكل إطارا متميزا للنشاط السياحي، بالإضافة إلى الإنتاج الفلاحي الذي يقوم على ركائز متنوعة بفعل الخصائص الايكولوجية للمجال الجبلي من جهة، وتجدر حضارة قروية عريقة بها، مكنت من بلورة أساليب فريدة في إعداد المجال الفلاحي، وحماية التربة وتدبير الموارد المائية، و ترشيد استغلال المراعي والغطاء الغابوي والمتاح من الوحيش، من جهة ثانية.**

تبلور، في إطار الخاصيات المحلية، رافد من أغنى روافد الثقافية المغربية حيث شكل المحيط الجبلي قاعدة لظهور تنظيمات و تضامنات اجتماعية متميزة شكلت على مدى قرون أساسا للانسجام الاجتماعي، وإطارا لتدبير التراث الطبيعي الجماعي، واكبها تراكم المعارف و المهارات المحلية التي يمكن أن تتخذ في ظل المصاعب الراهنة، كمرتكز لاستراتيجية بديلة للتنمية. كما تعتبر الجبال موطنا متيزا للفنون الشعبية و ثقافات محلية متنوعة وغنية، تعزز مكانة الرصيد الثقافي الوطني من الحضارة الإنسانية، يتعين صيانتها وتثمينها كتراث حي.»[4]

بالنظر إلى هذه الأهمية التي تتبوؤها الجبال ضمن المجال المغربي، كيف تعاملت الدولة معها؟ وما محلها من السياسة التنموية الوطنية؟

2. موقع الجبال ضمن السياسات التنموية المغربية

لقد ركزت الدولة مجهوداتها بعد الاستقلال على القطاعات و المناطق التي توفر شروط الاستثمار المربح والتراكم المالي (الساحل الأطلنتيكي الأوسط، المدارات المسقية، مناطق البور الملائم) بينما ظلت باقي المناطق ومن ضمنها الجبال على الهامش. هذا

[4] وزارة إعداد التراب الوطني (2001): الميثاق الوطني لإعداد التراب، ص 44

المقترب بُني على منطق اقتصادوي يؤدي في النهاية إلى توزيع المجال إلى مناطق منتجة نافعة وقابلة لأن تدمج في الاقتصاد العصري، ومناطق هامشية، لا تتوفر فيها هذه الشروط. لكن الآن هل هذا المنطق لازال له ما يبرره؟ ألم تبطل الأسباب التي خلقته؟ وما موقع المجالات الجبلية من كل هذا؟

إن المنطق الذي حرك المسؤولين للاهتمام بالمناطق الجبيلة كان بهدف:

✓ وقاية السافلة، أي العمل على توفير الظروف لخزن أكبر الكميات الممكنة من الماء، خاصة وأن بعض السدود بدأت تشكو من مشكلة التوحل والنقص من إمكانات التخزين.

✓ وقاية العالية، أي العمل على الحفاظ على أتربة السفوح من الضياع، وعلى الإمكانات الإنتاجية لهذه الأراضي المنحدرة، بل تقويم مسلسل التدهور وفي الوقت نفسه تحسين ظروف عيش السكان بضمان إنتاجية عالية أكثر.

يتضح أن مشاريع تنمية المناطق الجبلية كان الغرض الأول منها التقليل من عامل الانجراف لحماية السافلة، وخاصة التجهيزات المائية والكهربائية، ولم تهدف أساساً إلى تنمية الجبل. وظلت جل الاستثمارات الرسمية موجهة للتجهيز المائي، بينما بقيت المرتفعات الجبلية مهمشة. ومنذ أن ظهرت بوادر العجز المائي على المستوى الوطني، بدأ الإحساس بلزوم الاهتمام بهذه المجالات الهامشية.

يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات بخصوص السياسة التنموية المطبقة اتجاه المناطق الجبلية[5]:

- هزالة على مستوى المشاريع الموجهة لتنمية المناطق الجبلية مقارنة مع ما وظف بالمجالات المحظوظة طبيعيا.

[5] لحسن جنان(1990): اشكالية التنمية المحلية في المناطق الجبلية وهوامشها، مجلة كلية الآداب تطوان، العدد 4 خاص بندوة جبال الريف: المجال والانسان، ص 52/51.

- رغم الخصوصية التي تميز هذه المناطق (الطقس، التضرس..)، والتي تقلل من إمكانيات الاستثمار بها. فإن الدولة لا تميزها عن باقي الأقاليم بل تخضعها لمبادئ سياسة التنمية التي تطبقها على المناطق السهلية.

- المشاريع التي استفادت منها بعض المناطق الجبلية –وعلى قلتها–أثبتت محدودية نتائجها، لأنها لم تدخل في إطار سياسة شمولية لتنمية المجال الجبلي، فكانت بذلك محدودة من جهة وانتقائية من جهة أخرى.

يتضح إذا، رغم احتلال الجبال لموقع متميز من المجال الوطني على مستوى الموارد والوظيفة والبعد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، فإن الدولة اهملت هذه المجالات من سياستها التنموية[6] ولم تكن ضمن أولوياتها.

لكن تثير السياسة الجبلية الانتباه إلى بعض الصعوبات والعراقيل التي تحد من تنمية وازدهار الجبال والمناطق الجبلية المغربية على رأسها:

- النمو اللامتكافئ بين الجبال وبين بقية التراب الوطني وخاصة المناطق الساحلية والسهول التي حظيت بتجهيزات أساسية مهمة.

- التدهور المتسارع للموارد الطبيعية بالجبال نتيجة التزايد الديمغرافي وعوامل أخرى. فهناك انحسار للغابة بحوالي 31 ألف هكتار سنويا وانجراف حوالي 100 مليون طن من التربة سنويا.

وعموما يمكن تلخيص إشكالية الجبال في ثلاثة رهانات كبرى مترابطة فيما بينها هي:

[6] الناصري محمد (2003): الجبال المغربية، مركزيتها –هامشيتها–تنميتها، منشورات وزارة الثقافة المغربية الرباط. ص207

✓ الرهان المجالي: ويترتب عن التفاوت الصريح، بين التقدم الحاصل في تجهيز وتنمية المجالات السهلية والسواحل من جهة، وتأخر المجالات الجبلية من جهة ثانية[7].

✓ الرهان الاقتصادي: ويتضح في ضعف وهزالة استثمار الموارد الضخمة التي تزخر بها الجبال، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج ومحدودية فرص الشغل. بل لا تجد الواردات المالية الخارجية نفسها الإطار المحلي لاستثمارها. لذا نجد السكان يفضلون الهجرة نحو المدن ويتخلون عن قراهم.

✓ الرهان البيئي: ويتمثل في ضياع العديد من الموارد، وتدهور أوساط بيئية، وفقدان تراث إيكولوجي وثقافي. ومن أخطر ما يصيب الجبل تناقص الكميات المائية التي يزود بها السهول المجاورة، الأمر الذي يطرح إشكالية مستقبل هذه المجالات النامية نفسها.

من أجل تجاوز هذا المنطق، لابد من وضع سياسة للجبال تعنى بخصوصيات هذه المجالات، وتحد من تدهور مواردها وتشجع على استعمال تلك الموارد استعمالا عقلانيا والمحافظة عليها بدلا من استنزافها، سياسة تنهض بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية وتخلق فضاء متمي لساكنة الجبال وكل من يأتي إليهم من بقية المناطق وبالتالي تقلص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الجبال وبقية مناطق التراب الوطني.

وقد أورد الميثاق الوطني لإعداد التراب جملة من المحاور الاستراتيجية من أجل إعداد وتنمية المناطق الجبلية وهي[8]:

✓ تحسين ظروف عيش وتدعيم فرص الاستثمار بالمناطق الجبلية؛

✓ اعتماد التنمية المندمجة وإقامتها على أساس المشاركة الواسعة للسكان؛

[7] العوينة عبد الله(2001) : التنوع المجالي: حتمية إعداد التراب من أجل التكامل بين الجهات، ورد في مجلة التاريخ العربي، العدد 17 شتاء 2001، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ص159-160

[8] مديرية إعداد التراب (2001): الميثاق الوطني لإعداد التراب، ص 45

- ✓ تقوية وتنويع القاعدة الاقتصادية للمدن الجبلية؛
- ✓ تطوير البحث العلمي حول المجالات الجبيلة.

وبغية تطبيق هذه الاستراتيجية أوصى الميثاق بإحداث:

قانون تنمية المناطق الجبلية؛ المخطط المديري لإعداد وتنمية المناطق الجبلية؛ الوكالة الوطنية لتنمية المناطق الجبلية ولجان الكتل؛ صندوق وطني لتدعيم وتنمية بالمناطق الجبلية[9].

هذه الاقتراحات دعمها التصميم الوطني لإعداد التراب بتأكيده على خلق **وكالة خاصة لتنمية المناطق الجبلية وإحداث لجنة الجبل**[10].

والآن وبعد مرور وقت طويل على هذه التوجهات، لازالت المجالات الجبلية تعيش صعوبات عديدة، وجميع هذه الاقتراحات والتوصيات ظلت محط نقاش وتجاذبات بين العديد من الفاعلين ولم ترى النور بعد.

خاتمة:

إن واقع التنمية بالمناطق الجبلية ببلادنا عامة، يحيلنا مباشرة على أوضاع اجتماعية، اقتصادية وبيئية هشة في تدهور مستمر يصعب التنبؤ بمستقبلها على الأمد المتوسط والبعيد ما لم يبادر الساهرين على الشأن العام بالنهوض بأوضاع الساكنة.

إن تنمية المناطق الجبلية يستدعي استحضار الأبعاد الاجتماعية والمجالية وتبني مقاربة جديدة قوامها العدالة الاجتماعية والتي تشكل دعامة قوية لإعطاء البعد التنموي لهذه المناطق الجبلية مدلوله الحقيقي انطلاقا من مبادئ العدل والإنصاف والتكافل الاجتماعي والتضامن الوطني. وتقتضي كذلك اعتماد استراتيجية وطنية واضحة المعالم محددة البرامج يشارك في إعدادها خبراء مختصون، فاعلون اقتصاديون واجتماعيون، ممثلو السكان المعنيين حتى تكون لهذه الاستراتيجية قوتها ومناعتها ومصداقيتها

[9] نفسه ص46

[10] مديرية إعداد التراب (2004): التصميم الوطني لإعداد التراب، ص15

وقابليتها للتنفيذ بتعبئة شاملة ومتكاملة للطاقات البشرية والمؤهلات الطبيعية التي تتوفر عليها هذه المناطق الجبلية.

هذه الاستراتيجية الوطنية من شأنها تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية والنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والبيئية تعزيزا للتآزر الاجتماعي ولتضامن المجالي في أفق إرساء نموذج مجتمعي متضامن ومتوازن بغية رد الاعتبار لهذه المناطق التي ظلت تعاني من التهميش والإهمال. وبلورة مشاريع ترابية إجرائية تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية والمستدامة في المناطق الجبلية.

قائمة المراجع:

1) العوينة عبد الله(2001) : التنوع المجالي: حتمية إعداد التراب من أجل التكامل بين الجهات، ورد في مجلة التاريخ العربي، العدد 17 شتاء 2001، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.
2) لحسن جنان(1990): اشكالية التنمية المحلية في المناطق الجبلية وهوامشها، مجلة كلية الآداب تطوان، العدد 4 خاص بندوة جبال الريف: المجال والانسان.
3) مديرية إعداد التراب (2004): التصميم الوطني لإعداد التراب.
4) وزارة إعداد التراب الوطني (2001): الميثاق الوطني لإعداد التراب.
5) وزارة الفلاحة(2000): السياسة الخاصة بتنمية المناطق الجبلية والمحافظة عليها، المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية، مطبعة بني يزناسن.
6) الناصري محمد (2003): الجبال المغربية، مركزيتها –هامشيتها–تنميتها، منشورات وزارة الثقافة المغربية الرباط.

7) GABRIRL.W -sou la direction- (2001) : Montages et civilisation montagnardes, ellipses, édition marketing S.A ; Paris.
8) LAOUINA A (2005) : La montagne dans les plans nationaux sectoriels et dans la vision de l'aménagement

du territoire ; FLSH Rabat ; série colloques et séminaires 119 .

9) Ministère charger des eaux et forêts(2000) : Politique pour la protection et développement de la montagne